الغانم مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

جانب من الجلسة

رئيس المجلس أعلن أن التصويت سيكون في جلسة 4 فبراير المقبل

انتهاء استجواب الدمخي لأسيري بتقديم عشرة نواب

الغانم: جلسة اليوم ستبدأ ببند الأسئلة ثم استكمال الرد على الخطاب الأميري ومناقشة «اتفاقية المقسومة»

كتب أحمد الرشيدي

انتهى استجواب النائب عادل الدمخي لوزيرة الشؤون غدير اسيري بتقديم عشرة نواب طلب طرح الثقة بالوزيرة عقب مناقشة علنية أمام مجلس الأمة أمس.

وأعلن رئيس المجلس مرزوق الغانم إن التصويت على طرح الثقة في جلسة 4 فبراير المقبل.

من جانبها أكدت أسيري أنها باقية على رأس عملها وستعمل على تهيئة الجو الأنسب لذوي الإعاقة والمسنين والشباب الكويتي وتحقيق الإصلاح لبناء مستقبل أفضل لتلك الفئات.

وقالت في تصريح للصحفيين «إن شاء الله تكون الأمور طيبة وأهم شيء أن ننظر لمستقبل للشعب الكويتي».

وأضافت «تحدثت عن عدم دستورية الاستجواب بسبب تطرق العضو المستجوب لأمور لا علاقة لها بالاستجواب، وقد أعلنت خلال سير الاستجواب عن تحفظي على هذا الأمر».

وأكدت أن أغلب نواب المجلس يمدون أيديهم للتعاون بشكل مباشر، معربة عن استعدادها للأخذ بما يقدمونه من نصائح لتطوير العمل بالوزارة وما يطرحونه من خلال أسئلتهم البرلمانية.

وفي مستهل جلسة الاستجواب، قالت وزيرة الشؤون: إن هناك إجماعا من الخبراء الدستوريين على عدم دستورية هذا الاستجواب كما ان ما ورد به مساس بي وباسرتي ما يحتم علي التوجه للرد، لذا أنا جاهزة لصعود المنصة والدفاع عن نفسي.

وكان النائب المستجوب عادل الدمخي قد شرع في مرافعته قائلا: إن أساس الإصلاح يبدأ من الوزير ومن هنا تأتي أهمية الاستجواب.

وأضاف: اليوم نتحدث عن أمور تدخل في اختصاص الوزيرة ليس مجرد الأعمال وإنما نتحدث عن السياسة العامة للحكومة ومن أهم اختصاصات الوزير تنفيذ هذه السياسية.

وبعد أن أنهى الدمخي مرافعته، بدأت الوزيرة أسيري الرد على استجوابها قائلة: أتوجه بالشكر للنائب الدمخي على الممارسة الدستورية وإنها فرصة لأؤكد أنني متمسكة بحق النواب في حقوقهم الدستورية رغم تحفظي على بعض العبارات التي جاءت في الاستجواب وتحفظي على توقيته والعبارات المبهمة فيه.

وأضافت: جاء الاستجواب قبل أن أتمكن من العمل والبر بقسمي الذي أقسمته أمام صاحب السمو والاستجواب يحاسبني على كلام ربما قلته وربما لم أقله، استجواب على وقائع لم تقع وإساءات لم تصدر وأحداث لم تحدث.

ثم تحدث النائب أسامة الشاهين مؤيدا للاستجواب، فقال: الدمخي لم يتكلم عن الطائفية والأمور الشخصية ولم يذكر اسم الشخص الذي قامت برعايته لكن الوزيرة ذكرت اسمه حتى تستقطب نوابا.

تلاه النائب احمد الفضل معارضا الاستجواب، حيث قال: الدمخي تطرق في استجوابه الى أنها ليست المرة الأولى التي يستجوب فيها وزيرا لاختياره «إذا جذي نعرض عليك كل الوزراء أنت وربعك».

من جهة أخرى وأوضح الغانم أن الجلسة ستبدأ ببند الأسئلة ثم استكمال الرد على الخطاب الأميري ثم مناقشة اتفاقية المنطقة المقسومة، مضيفا أنه عند الساعة الثانية عشرة والنصف ستكون هناك انتخابات الشعبة البرلمانية للعام الحالي.

والنواب المتقدمون بالطلب هم: رياض العدساني، عبدالله فهاد، محمد المطير، نايف المرداس، ثامر السويط، عبدالله الكندري، عبدالكريم الكندري، محمد هايف، خالد العتيبي، وعبدالوهاب البابطين.

وكان المجلس قد وافق على استعجال مناقشة تقرير لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية بشأن اتفاقية المنطقة المحايدة «المقسومة» في جلسة مجلس الأمة التكميلية اليوم الأربعاء بناء على طلب مقدم من وزير الخارجية الشيخ الدكتور أحمد الناصر.

ووافق المجلس على اقترح رئيس مجلس الأمة ان يتم اليوم مناقشة تقرير اللجنة «الخارجية» البرلمانية بشأن اتفاقية المنطقة «المقسومة» بعد انتهاء المجلس من بند مواصلة النظر في الخطاب الاميري.

وأوضح الغانم أن الطلب المقدم من الناصر يأتي وفق المادة «76» من اللائحة الداخلية لمجلس الامة ضمن بند ما يستجد من اعمال باستعجال اتفاقية المنطقة «المقسومة».

وتنص المادة «76» من اللائحة الداخلية لمجلس الامة على التالي «لا تجوز المناقشة في موضوع غير وارد في جدول الأعمال إلا للأمور المستعجلة وتحت بند ما يستجد من الأعمال ويكون ذلك بناء على طلب الحكومة أو الرئيس أو طلب كتابي مسبب مقدم من خمسة أعضاء على الأقل».

هذا ورفض المجلس رسالة واردة إليه من النائب احمد الفضل تضمنت طلب إحالة جميع الاقتراحات بقوانين وبرغبة بشأن «تجاوزات في مزادات شبرة الخضار وارتفاع أسعار بيعها في الجمعيات التعاونية والأسواق» إلى لجنة تحسين بيئة الاعمال البرلمانية على أن تنجز اللجنة تقريرها بهذا الشأن خلال شهر.

واستعرض مجلس الامة ضمن بند كشف الأوراق والرسائل الواردة تقرير الأمانة العامة لمجلس الامة عن اجتماعات لجان المجلس الدائمة والمؤقتة خلال الفترة من 29 أكتوبر الماضي حتى 31 ديسمبر الماضي عملا بالفقرة الأخيرة من المادة (46) من اللائحة الداخلية لمجلس الامة.

وكانت النائب صفاء الهاشم تساءلت «أما آن الأوان لهيئة الزراعة ان تتحرك؟»، وتابعت: «هناك جنسية واحدة تتحكم بالأسعار»، داعية الوزير الجبري الذي تتبع له هيئة الزراعة للتحرك إزاء هذا الوضع.

وعقب الوزير محمد الجبري قائلا إن هناك قرارات صادرة من هيئة الزراعة تنظم العمل بهذا الجانب، لافتا الى ان وتنفيذ القوانين المتعلقة بهذا الشأن مرتبط باكثر من جهة حكومية منها البلدية ووزارة الكهرباء.

ورفع رئيس المجلس الجلسة إلى صباح اليوم.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

رفعت جلسة مجلس الأمة أمس نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب.

وصلت وزيرة الشؤون الى المجلس لحضور الجلسة، وعندما سئلت عن الاستجواب ردت: صباح الخير.

الرئيس مرزوق الغانم يفتتح الجلسة .

شعيب المويزري: في المضبطة كان حديث رئيس الحكومة مشطوبا مع انه لم يطلب احد الشطب وانا طلبت الفيديو كاملا كي لا يتم تشويه المضمون الذي كنت اقصده

الرئيس مرزوق الغانم : ما تم شطبه من المضبطة كان بقرار من المجلس الذي قرر شطب كلامك اخ شعيب وتبعاته.

شعيب المويزري: رئيس الحكومة كان يفترض ان يطلب هو شطب كلامه لكن

الدمخي يؤكد إخلال الوزيرة بمبدأ التعاون

- أحمد الناصر: الحكومة تطلب استعجال مناقشة تقرير لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية بشأن اتفاقية «المحايدة»
- الجبري: لجنة المرافق قطعت شوطا كبيراً من أجل معالجة وضع المزارعين بحضور هيئة الزراعة
- وزيرة الشؤون: باقية على رأس عملي وإن شاء الله تكون الأمور طيبة وأهم شيء مستقبل الشعب الكويتي
- تحدثت عن عدم دستورية الاستجواب بسبب تطرق العضو المستجوب لأمور لا علاقة لها بالمساءلة
- الاستجواب جاء مبكراً حتى قبل أن أتمكن من العمل والبر بقسمي الذي أقسمته أمام صاحب السمو
- أغلب نواب المجلس يمدون أيديهم للتعاون ومستعدة للأخذ بما يقدمونه من نصائح لتطوير العمل بالوزارة

سمو رئيس الوزراء يهنئ الوزيرة على ردودها

متابعة نيابية

.. وحكومية